الأمم المتحدة

A/59/PV.72

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٢**
الأربعاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ق) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي**

مشروع قرار (A/59/L.42)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة حول البند ٥٦ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ر) في جلساتها العامة الثامنة والثلاثين إلى الأربعين، التي عُقدت في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس كي يعرض مشروع القرار A/59/L.42.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، وبلدي موريشيوس، والبلد المرشح مدغشقر – يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/59/L.42، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي''، في إطار البند ٥٦ (ق) من جدول الأعمال بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

أود بادئ ذي بدء، باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أن أعرب عن تقديرنا الخالص لجميع البلدان التي شاركت في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، وكذلك للبلدان التي انضمت إلى البلدان المقدمة لمشروع القرار، وهي بوركينا فاسو، وتوغو، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، ورواندا، والسنغال، والسودان، والصومال، والكاميرون، واليابان. ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء كما كان الحال بالنسبة لقرار عام ٢٠٠٢

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-64676 (A)
0564676

(القرار ٤٤/٥٧) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ومن خلال تقديم مشروع القرار A/59/L.42 هذا العام، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤكد من جديد التزامها بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ومع الشركاء الإنمائيين. ونرحب بالجهود الجارية من أجل صون وتعزيز الشراكة الرامية إلى دعم تعاون أوثق مع الأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها.

وفي مؤتمر قمة موريشيوس الذي انعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٤، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادئ ومبادئ توجيهية لتنظيم الانتخابات الديمقراطية، بهدف تعزيز الشفافية والمصداقية للانتخابات والحكم الديمقراطي في الدول الأعضاء في الجماعة. إن الأمن والسلام هما أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغ الجمعية بأن الخطة الاستراتيجية الإرشادية للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني التابع للجماعة انطلقت رسميا في مؤتمر القمة في موريشيوس. وتكمِّل تلك الخطة خطة الجماعة الاستراتيجية الإرشادية الإنمائية الإقليمية، وهي خطة مدتها ١٥ عاما ووُضعت لتحديد الأهداف والأولويات الاستراتيجية في سياسات وأهداف الجماعة. وتحدد الخطة بالفعل أهدافا لبلوغ الغايات المتفق عليها في برنامج عمل متسق وشامل.

إن العامل الرئيسي، في الواقع، لتنفيذ ونجاح الخطة والأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية الإرشادية هو توفر الموارد. وبينما تقدر الجماعة الدعم المالي والتقني والمادي من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وكذلك من المجتمع الدولي، فإن مشروع القرار يتضمن نداء لمواصلة وتعزيز الدعم من الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وكذلك من المجتمع الدولي، بغية التحقيق الفعال للأهداف والغايات المحددة في الخطة الاستراتيجية الإرشادية الإنمائية الإقليمية والخطة الاستراتيجية الإرشادية لجهاز السياسة والدفاع والأمن.

كما يلاحظ مشروع القرار خطورة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي جعل منطقة الجماعة من أكثر المتضررين به. وبينما تواصل الجماعة تأدية دورها في التصدي لهذه المشكلة من خلال تنفيذ التزامات السياسة العامة لإعلان ماسيرو وخطة العمل المتصلة به، فإننا نطلب دعما ومساعدة أكبر من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره للتصدي لهذه الآفة.

ويتناول مشروع القرار أيضا مسألة هامة أخرى تهم الجماعة؛ وإنني أشير هنا إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة لجعل الجنوب الأفريقي منطقة خالية من الألغام الأرضية. ونناشد الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وكذلك المجتمع الدولي مساعدة الجماعة في الجنوب الأفريقي ودعمها في الجهود التي تبذلها لتخليص المنطقة من هذه الألغام الأرضية.

وفي الختام، أود أن أعبِّر مرة أخرى عن تقديرنا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها لمنح مركز المراقب للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن القرار ٤٩/٥٩ الذي اتخذته الجمعية العامة يوم الخميس، ٢ كانون الأول/ديسمبر، سيساعد بلا ريب في تعزيز وتوحيد التعاون، ودعم التفاعل بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل النهوض كما يجب بالسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبمبادئ الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/59/L.42، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي“. وقبل أن تبت

الجمعية فيه، أود الإعلان أنه منذ عرض مشروع القرار هذا، انضم البلدان التاليان: السودان، والكاميرون، إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار A/59/L.42.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/59/L.42؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.42* (القرار ٥٩/١٤٠).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ق) للبند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مشروع القرار (A/59/L.49)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال والبندين الفرعيين (أ) و (ج) في جلستيها الحادية والخمسين والثانية والخمسين، المنعقدتين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد الذي سيعرض مشروع القرار A/59/L.49.

السيد لايدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم المقدمين أن أعرض مشروع القرار بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الوارد في الوثيقة A/59/L.49. وأود الإعلان أنه منذ صدور مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أوكرانيا، بيلاروس، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، صربيا والجبل الأسود، لكسمبرغ، ليختنشتاين.

لقد جرت مناقشة النص خلال جملة من المشاورات غير الرسمية. وقدمت مقترحات قيمة لتحسين النص، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الفقرات. ويشكر وفدي الوفود الأخرى على إسهاماتها، وأود أيضا أن أشكر المشتركين في تقديم المشروع على روح التعاون البناء والشراكة التي تجلت أثناء المشاورات.

يبدأ مشروع القرار بالإشارة إلى القرار ٤٦/١٨٢، الذي يشكل علامة فارقة، وما زال بطبيعة الحال يرشد عمل الأمم المتحدة في الميدان الإنساني. ويؤكد من جديد على مبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية، وينوّه بأن الاستقلال هو مبدأ إرشادي هام أيضا.

ويعرب المشروع عن بالغ القلق الذي يساور الجمعية العامة إزاء جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين في العديد من الحالات الطارئة ويدينها بقوة، ويؤكد من جديد على أن مثل هذه الأعمال تشكل خرقا أو انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، وتشكل في بعض الأوضاع المحددة جرائم ضد الإنسانية و/أو جرائم حرب. ويطلب إلى الدول اعتماد تدابير وقائية وردود فعالة حيال أعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين، ويدعو الدول إلى النهوض بثقافة الحماية.

ويعرب مشروع القرار أيضا عن قلق الجمعية العامة إزاء عدم التمكن من الوصول إلى ضحايا حالات الطوارئ الإنسانية في مناطق عديدة من العالم، ويطلب إلى الحكومات والأطراف في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة أن تتعاون

تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الإنسانية الأخرى لكفالة الوصول الآمن وبدون إعاقة إلى السكان المتضررين.

ويشجع مشروع القرار الدول الأعضاء على مواصلة العمل مع الوكالات الإنسانية لتوفير الاستجابة التي يمكن التنبؤ بها بصورة أفضل لاحتياجات المشردين داخليا، ويدعو في ذلك الصدد إلى توفير دعم دولي، عند الطلب، للجهود التي تبذلها الحكومات في مجال بناء القدرات.

ويبرز المشروع كذلك الحاجة إلى حشد الدعم الكافي، بما في ذلك الموارد المالية، من أجل المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ على جميع المستويات، ويؤكد على أن مكتب منسق الشؤون الإنسانية ينبغي أن يتوفر له التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به على نحو أفضل، ويشدد على الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين. ويطلب إلى المانحين اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين سياساتهم وممارساتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، ويطلب إلى منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة تحسين الشفافية والمصداقية في تقييم الاحتياجات الإنسانية.

ويشجع مشروع القرار مكتب منسق الشؤون الإنسانية كذلك على مواصلة الجهود لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، ويطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة التعاون من أجل تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوقت المناسب. وثمة تأكيد على أهمية المناقشات بشأن السياسات والأنشطة الإنسانية في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومواصلة إنعاشها.

إن مشروع القرار، في فقرته الأخيرة، يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الدورة القادمة للجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عما يكون قد أحرز من التقدم في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

إن وفد بلدي والمقدمين الآخرين يأملون في إمكان اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.49 بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نقوم الآن بالنظر في مشروع القرار A/59/L.49 الذي عنوانه ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة راغبة في اعتماد مشروع القرار A/59/L.49؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.49 (القرار ٥٩/١٤١).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمثلين الراغبين في التكلم تعليلا لموقفهم بشأن القرار الذي اتُخذ قبل هنيهة. هل لي أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات الموقف مقصورة على ١٠ دقائق وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد ثامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد جهود المجتمع الدولي في التصدي في حالات الطوارئ الإنسانية حول العالم. وفي هذا الصدد نقدر الدور الهام الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولهذا السبب نستطيع أن نساند الهدف الأول لمشروع القرار A/59/L.49 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

بيد أنه، في نظرنا، ينبغي معالجة حالات الطوارئ الإنسانية بشكلٍ موحد في العالم كله دون محاباة أو الكيل

بمكيالين. وفي هذه المساعي ينبغي أيضاً احترام مبادئ الحيدة وعدم التدخل.

إن حركة عدم الانحياز، في مؤتمر قمتها المعقود في كوالالمبور في ٢٠٠٣، أكدت من جديد التزام الحركة بتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى حل المشكلات الدولية ذات الطبيعة الإنسانية، بما يمتثل تماماً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد كررت الحركة التعبير عن رفضها لما يسمى حق التدخل الإنساني، الذي لا أساس له في الميثاق أو في القانون الدولي. ولذا نود أن ننأى بنفسنا عن الفقرة ١٥ من مشروع القرار A/59/L.49 المتعلقة بما يسمى التزام الدول بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

السيد فيلغويراس ريفيرو (كوبا) (تكلم بالاسبانية): بعد اعتماد مشروع القرار A/59/L.49 يود وفد كوبا أن ينأى بنفسه عن الصياغة المستعملة في الفقرة ١٥. إن مفاهيم من قبيل ثقافة الحماية، مستعملة في سياق المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها ملايين الأشخاص في العالم أجمع، إنما تستعمل للإخلال بالقانون الدولي وبمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة. بالنسبة لكوبا، فإن الطريقة الأولى لتقديم المساعدة الوافية بالغرض للناس المحتاجين في حالات الطوارئ الإنسانية هي، في المقام الأول، الاحترام الصارم للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٣٩ من جدول الأعمال.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروعا قرارين (A/59/L.17/Rev.1 و A/59/L.21)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال، المعنون ''ثقافة السلام''.

يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة حول البند ٣٥ والبند ٤٧ معا من جدول الأعمال في جلستها العامة الحادية والأربعين المنعقدة في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي سيعرض مشروع القرار A/59/L.17/Rev.1.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أعرض باسم المقدمين مشروع القرار المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون''، الوارد في الوثيقة A/59/L.17/Rev.1.

إن لجميع الأديان والثقافات مجموعة من القيم العالمية المشتركة. وبالتالي، يجب ألا يُسمح للدين والثقافة بأن يصبحا مصدرا للخلاف كما يجري تصويرهما أحيانا في عالم اليوم. بل ينبغي أن نقدس وحدة الجنس البشري والبشرية جمعاء وعدم قبولها للتجزئة، أيا كان الدين أو الثقافة التي ينتمي إليها الإنسان.

وفي ذلك السياق، ومن أجل الوصول إلى عهد جديد من الأمل والتعايش السلمي، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأن ثقافة السلام في القرار ٢٤٣/٥٣ ألف المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد عرّف ذلك الإعلان ثقافة السلام بأنها مجموعة من القيم والمواقف وأنماط السلوك التي تستند إلى احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج ممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون؛ والاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في المسائل التي تعد أساسا ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة

والقانون الدولي؛ والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والالتزام بتسوية الصراعات سلميا.

وعلى أثر تلك المبادئ التوجيهية، كان متوقعا للحضارات والمعتقدات والشعوب أن تتقارب أكثر في ما بينها وتعزز ثقافة السلام. وبدلا من ذلك، شهد العالم منذ ذلك الوقت انبعاثا للتعصب الديني والثقافي ولأعمال العنف. وأظهر سوء التفاهم والشك بين المعتقدات والثقافات في مختلف أنحاء العالم الفجوة الفاصلة بين المجتمعات المحلية والأديان والحضارات.

ولقد حث الرئيس الباكستاني مشرف، في بياناته المتتابعة أمام الجمعية العامة، المجتمع الدولي على ملء الفجوة الناجمة عن سوء التفاهم بين الإسلام والغرب. وأكد على النهوض بالتفاهم الديني والثقافي، والانسجام والتعاون. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس باكستان في الجمعية العامة أثناء دورتها الثامنة والخمسين (انظر A/58/PV.9)، اقترح استراتيجية شاملة للاعتدال المستنير، تضمنت مبادئ تعزيز الرخاء البشري والحرية والتقدم في كل مكان، وتحقيق الوئام والتفاهم بين جميع الشعوب، وإيجاد تسوية سلمية للصراعات والنزاعات. ومراعاة لتلك الأهداف، قدمت باكستان إلى الجمعية العامة، للسنة الثانية على التوالي، مشروع قرار بشأن تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون.

إن أحكام مشروع القرار A/59/L.17/Rev.1 تعبر عن نفسها بوضوح. ففي الفقرة ١٥، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يكفل نشر مواد الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا القرار على أوسع نطاق. ويطلب، في الفقرة ١٦، إلى الأمين العام أيضا أن يدرج معلومات تتعلق بتنفيذ هذا القرار ضمن تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الستين في إطار البند المعنون ''ثقافة السلام''.

وأود أن أشير إلى تنقيح طفيف في نص المشروع. وقد أبلغت الأمانة العامة فضلا عن جميع الوفود بهذا التنقيح. في الفقرة ٩ من مشروع القرار، تضاف العبارة التالية بعد لفظة ''التثقيف'': ''وكذلك تطوير مناهج وكتب دراسية تقدمية''.وتظل بقية الفقرة بدون تغيير. ويسرني أيضا أن أعلن أنه بالإضافة إلى البلدان المذكورة في الوثيقة A/59/L.17/Rev.1، انضمت الصين وماليزيا إلى مقدميه.

وإنني على ثقة بأن مشروع القرار سيحظى بالتأييد الإجماعي من قبل الجمعية العامة. وسيكون ذلك بمثابة تأكيد من أعضاء المجتمع الدولي على الالتزام المشترك بالنهوض بأهداف التفاهم العالمي، والانسجام والسلام، وكذلك الأمن والرخاء لجميع الأمم والشعوب المنتمية إلى جميع المعتقدات والثقافات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/59/L.21.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لعل القرن الماضي كان أعنف قرن في تاريخ البشرية، إن الحروب قد أدارت رحى عنفٍ لا يوصف، وأزهقت أرواح الملايين، واعتُدي على شرف النساء. وسلب أطفالٌ مستقبلهم. ومن تناقض الأمور أن هذا القرن قد شهد أيضاً في كثير من أنحاء العالم انتصار اللاعنف ونهاية الحكم الاستعماري وازدهار المجتمع المدني.

إن قدوم القرن الجديد والألفية الجديدة قد أتاح لنا فرصةً فريدة للسير في بداية جديدة من شأنها أن تتضمن البناء على التطورات الإيجابية الّتي حدثت في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك فإن القرن الجديد قرنٌ ينبغي أن يتميز العالم فيه بقيمة سائدة جديدة. فمن التطلعات العزيزة على بنغلاديش أن تكون الحقبة المعاصرة حقبة تسود فيها ثقافة السلام.

إن ما دفع بنغلاديش إلى الشروع في تقديم مشروع القرار A/59/L.21 هي الرغبة في إنشاء نظامٍ يحل فيه التفاهم محل الوحشية ويتغلب فيه الانسجام على الحقد ويزيح الاستقرار الشكوك المتبادلة. إن التاريخ الماضي لأمتنا كان أيضاً عاملاً هاماً في توليد تحمسنا لمشروع القرار. وحيث أننا ولدنا من صراع شهدنا القيم الكامنة في مبادئ الديمقراطية والتسامح والتضامن واحترام التنوع والحوار والتفاهم. وهذه المثل العليا منعكسة في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام المعتمدين بوصفهما القرار ٥٣/٢٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بعد عملية تسهيل طويلة الأمد وناجحة قامت بها بنغلاديش.

إن برنامج العمل يتبين مجالات رئيسية للتركيز عليها: التربية والتعليم؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ حقوق الإنسان؛ المساواة بين النساء والرجال؛ المشاركة الديمقراطية؛ دفع عجلة التفاهم والتسامح والتضامن؛ الاتصال القائم على المشاركة والتدفق الحر للمعلومات والمعارف؛ السلم والأمن الدوليين. وفي كل هذه المجالات رسمت تدابير محددة ستساعد ثقافة للسلام. ويتضمن البرنامج جهات فاعلة متنوعة: الدول، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، زعماء الجماعات، أولياء أمور، الطلبة، المعلمين، الفنانين، الأساتذة، الصحفيين، العاملين في المجال الإنساني – أناس من كل دروب الحياة وينتمون إلى جميع أنواع الخلفيات.

إننا نرى أن تنفيذ مشروع القرار هذا سيؤدي في خاتمة المطاف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن مشروع القرار يعين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وكالةً قائدة، موكولا إليها مسؤولية تنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة خلال العقد المذكور. إننا نذكر أن اليونسكو قد أنشئت على أساس مقدمة منطقية تقول ”ما دامت الحروب تبدأ في خواطر الناس ففي خواطر الناس يجب بناء وسائل الدفاع عن السلام“. لقد أدت الوكالة دوراً هاماً في تسليط الضوء على قضيتنا، ونحن نشيد بعملها ونحثها على أن تواصل نشاطها الهام.

ونقدر تقديراً عميقاً المشاركة الإيجابية التي يقدمها المجتمع المدني. ونشجع المجتمع المدني على القيام بمزيد من الأنشطة استكمالاً لمبادرات الدول الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية.

وكما نعلم جميعاً فإن المجتمع المدني النابض بالحياة في بنغلاديش يؤدي مثل هذا الدور. ويطيب لي أني أستطيع أن أشاطر ما ستحصل عليها في موعد لاحق من هذا اليوم لجنة الترقية الريفية في بنغلاديش، التي هي منظمة بنغلاديشية غير حكومية، ومديرها التنفيذي، فضل حسن عابد، وهي جائزةٍ مرموقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كان لبنغلاديش دور هام في الحفاظ على السلم والأمن العالميين. فطالما كانت من الجهات الأكثر مساهمة في عمليات حفظ السلام. إن حفظتنا للسلام يحملون المثل العليا لثقافة للسلام وقيمها في كل مكانٍ يخدمون فيه. ونحن نعتقد إننا نحتاج، كي تتحقق أهدافنا الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، إلى نظام عالمي يستنير بمعلومات عن ثقافة السلام.

وأسوةً بنصوص مماثلة في السنوات السابقة يتشرف وفد بلدي في هذه السنة بأن يعرض، بالنيابة عن ٦١ بلدا مشاركا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.21 التي عنوانها ”العقد الدولي لثقافة للسلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“.

وبالإضافة إلى البلدان الواردة في الوثيقة يسعدني جداً أن أعلن أسماء البلدان التالية التي ينبغي أن تضاف إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، الأردن، إيران (جمهورية – الإسلامية)، البرازيل، لبنان، موزامبيق، الهند.

ومشروع القرار مماثل في الواقع للقرار ٥٨/١١ الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولم تدمج في النص إلا بعض الاستكمالات التقنية. ومشروع القرار يقضي بأن تعقد الجمعية العامة، في منتصف مدة العقد، في ٢٠٠٥، اجتماعات عامة مدة يوم واحد تكرس لاستعراض مدى إنجاز أهداف الإعلان وبرنامج العمل حتى ذلك الوقت.

إننا نأمل أملا قويا أن يحظى مشروع القرار بمساندة إجماعية من الجمعية العامة، تعكس التضامن العالمي في مساعي تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/59/L.17/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً وفي مشروع القرار A/59/L.21.

نبت أولاً في مشروع القرار A/59/L.17/Rev.1 الذي عنوانه ”تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون“ بصيغته المنقحة شفوياً.

ومنذ إصدار مشروع القرار A/59/L.17/Rev.1 أصبحت البلدان التالية من البلدان المقدمة له: إكوادور، تيمور - ليشتي، الرأس الأخضر، الصين، طاجيكستان، ماليزيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.17/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار *A/59/L.17/Rev.1* بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٥٩/١٤٢).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/59/L.21 الذي عنوانه ”العقد الدولي لثقافة للسلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“.

ومنذ إصدار مشروع القرار A/59/L.21 أصبحت البلدان التالية من البلدان المقدمة له: بوليفيا، الجزائر، طاجيكستان، عمان، غيانا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.21؟

اعتُمد مشروع القرار *A/59/L.21* (القرار ٥٩/١٤٣).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اختتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

دور الماس في تأجيج الصراع

رسالة من كندا تنقل تقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات (A/59/590)

مشروع القرار (A/59/L.46)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا لعرض مشروع القرار A/59/L.46.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لكندا أن تخاطب الجمعية العامة بوصفها الرئيس الحالي لعملية كيمبرلي وأن تقوم، بالنيابة عن البلدان المقدمة، بعرض مشروع القرار A/59/L.46 ونحن نضيف كذلك البلدان المقدمة التالية لمشروع القرار: الأرجنتين، إسبانيا، أنغولا، بنغلاديش، تايلند، جمهورية أفريقيا الوسطى، تترانيا، سنغافورة، كرواتيا، لاتفيا، ليختنشتاين، موريشيوس.

إن كندا بوصفها، هذا العام رئيسةً لهذه العملية الهامة، يطيب لها أن تبلغ أن عملية كيمبرلي تستجيب فعلاً للتكليف الذي أصدرته الجمعية العامة إليها بمحاربة دور

الماس في تأجيج الصراعات المسلحة. إن التقرير (A/59/590) ومشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم يمثلان التقدم الكبير وقوة الدفع اللذين تحققا خلال ٢٠٠٤.

إني أستطيع أن أبلغ الجمعية العامة أن نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس الخام يعمل بنجاح. إن الأغلبية الساحقة من الماس الخام الذي يتم إنتاجه والاتجار به في أنحاء العالم تتقيد الآن بمتطلبات عملية كيمبرلي، مما أسفر عن درجة لم يسبق لها مثيل من الشفافية والرقابة الحكومية. إن المشاركة الواسعة في عملية كيمبرلي تجعل من الصعب على أي فرد أن يتاجر بالماس الخام خارج نظام عملية إصدار الشهادات. ومنذ طرح النظام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ صادرت السلطات عشرات من شحنات الماس كانت مخالفةً لإجراءات عملية كيمبرلي. وفي معظم هذه الحالات صدرت اتهامات جنائية وتمت إجراءات المحاكمة أو لا تزال تلك المحاكمات مستمرة .

إن نظام استعراض النظراء إنجاز رئيسي لرصد تنفيذ نظام إصدار الشهادات من جانب الأطراف المشاركة في عملية كيمبرلي. وقد تمت في عام ٢٠٠٤ (١١) زيارة استعراض من النظراء وقد تطوع تقريباً جميع الأطراف المشاركة بقبول مثل تلك الزيارات.

ومما له أهمية قصوى أن عملية كيمبرلي لها وقع اقتصادي رئيسي على البلدان المتأثرة بالماس المؤجج للصراع مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. وبمساعدة من نظام إصدار الشهادات تتزايد أحجام الماس الخام المصدّر عن طريق القنوات الحكومية الرسمية. فمثلاً في عام ٢٠٠٠ قدرت قيمة الصادرات من الماس الخام من سيراليون بـ ١٠ ملايين دولار فقط. وفي عام ٢٠٠٣ أبلغت سيراليون عن صادرات قيمتها ٧٦ مليون دولار وعن تقديرات بأن صادرات الماس ستبلغ ١٣٠ مليون دولار بنهاية السنة الشمسية الجارية.

إن نظام كيمبرلي جوهري بإسهامه في توطيد السلام في البلدان المتأثرة بالماس المؤجج للصراع.

إن اتفاقات السلام في هذه البلدان قد خفضت تخفيضا كبيرا مخاطر دخول الماس المؤجج للصراعات في السوق المشروع. بيد أنه في بضع حالات تظل اتفاقات السلام تلك هشة وتقتضي مساندة دولية.

وإذ يرأس الاتحاد الروسي العملية وتتولى بوتسوانا نيابة رئاستها في عام ٢٠٠٥، نثق بأن عملية كيمبرلي ستظل أداة هامة لمنع الصراعات، وذلك عن طريق دفع عجلة التنفيذ الفعال لنظام إصدار الشهادات. ونتوقع أن يسلط استعراض شامل لنظام إصدار الشهادات في عام ٢٠٠٦ الضوء على دور عملية كيمبرلي في منع الصراعات.

إن كندا رأت دائماً أن عملية كيمبرلي لها أهمية تتجاوز بكثير المشكلات المتعلقة ببيع الماس لتمويل الصراعات المسلحة، لأن عملية كيمبرلي تدل بطريقة دامغة على قوة نهجٍ جديد في الدبلوماسية الدولية، يركز على الأمن البشري. إن الحاجة إلى نهجٍ أوسع نطاقاً في مجال الأمن تنبع من الطبيعة المتغيرة للصراعات المسلحة. إن الأغلبية الساحقة من الصراعات المسلحة اليوم تحدث داخل – وليس بين – الدول. ويمثل المدنيون عدداً متزايداً من الإصابات في تلك الصراعات.

إن تعزيز الأمن البشري استجابة لتلك الحقائق العالمية الجديدة – وهي حقائق يجب أن يتكيف المجتمع الدولي معها. وفي خاتمة المطاف يجب أن نستحدث مفاهيم جديدة ونصحح الممارسات الدبلوماسية ونجدد المؤسسات التي يقوم عليها النظام الدولي، بقصد تعزيز أمن جميع الناس في العالم.

(تكلم بالفرنسية)

إن عملية كيمبرلي تنشئ سابقةً هامة لمعالجة دور الموارد الطبيعية في الصراعات المسلحة. وكما جاء بحق في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير:

”وثمة تحديد جديد يواجه الأمم المتحدة وهو تقديم الدعم إلى الدول الضعيفة ولا سيما تلك التي تتعافى من الحرب ولكن لا ينبغي أن يقتصر عليها في إدارة مواردها الطبيعية بغية تجنب أي صراعات في المستقبل“. (تقرير A/59/565، الفقرة ٩١)

وفي هذا الصدد تؤيد كندا بلا تحفظ توصية الفريق الرفيع المستوى التي تقول:

”ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع السلطات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على وضع قواعد تنظم إدارة الموارد الطبيعية في البلدان الخارجة من الصراع أو المعرضة لخطر نشوبه“. (المصدر السابق، الفقرة ٩٢)

إن كندا بوصفها الرئيس التي أوشكت مدة رئاسته أن تنتهي تود أن تنتهز هذه الفرصة لشكر البلدان المشاركة في عملية كيمبرلي وصناعة الماس ومنظمات المجتمع المدني على تعاونها الوثيق خلال مدة رئاستنا. وعملية كيمبرلي قصة نجاح مرموق للمجتمع الدولي. إنها شهادة حية بالتقدم المحسوس الذي يمكن تحقيقه من خلال المشاركة في سبيل هدف مشترك. ونحن نأمل أن تكون عملية كيمبرلي ملهمة ومرشدة لمعالجة القضية الأوسع نطاقاً التي هي قضية دور الموارد الطبيعية في الصراعات المسلحة.

السيد بوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لا حاجة إلى أن نذكّر بالدور الضار الذي لعبه الاتجار غير المشروع بالماس المؤجج للصراع في الصراعات المسلحة في المناطق المنتجة للماس، أو بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي صاحبت ذلك الدور. غير أن عملية كيمبرلي، وهي وضع وتنفيذ النظام الدولي لإصدار الشهادات للماس الخام، قد برهنت على مدى يقل عن خمس سنوات على أنها أداة لا تقدر بثمن في معالجة التحدي الماثل في هذا النوع الجديد نسبياً من اقتصاد الحرب.

إن عملية كيمبرلي مثال كامل على نوع الاستجابة الابتكارية التي يقتضيها تعقّد الصراعات في الزمن الحديث. وهي تسلط الضوء أيضاً على تزايد الحاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما القطاع الخاص، في منع الصراعات فعلاً وفي وضع سياسات تصريف الأمور. إن المسؤولية الأولى عن السلم والأمن واقعة على عاتق الدول، غير أن ثقافةً حقيقية للمنع يجب أن تشمل جميع الجهات الفاعلة التي يعنيها الأمر.

إن عملية كيمبرلي ينبغي أن تجعل تدريجياً عمليةً عالمية وأن يساندها نظام رقابة فعال. إن استبعاد أحد أعضاء هذه العملية قد جعل الآخرين يثبتون التزامهم المتين بموثوقية النظام. غير أن الاستبعاد، مهما كان ضروريا، لا يمكن أن يكون الاستجابة الوحيدة، وسرنا أن نلاحظ المشاورات الحديثة العهد والخطة المقترحة لإعادة قبول ذلك العضو في العملية.

إن عملية كيمبرلي لم تعتبر أبداً غايةً في حد ذاتها؛ ونعتبر أن من الأمور الهامة استكشاف إمكانية إيجاد عمليات مشابهة بالنسبة لمواد خام أخرى هي جذر الصراعات المسلحة أو مواد تسهم في إطالة أجلها. وسويسرا مستعدة

للالتزام، مع الدول والأطراف الفاعلة الأخرى الضالعة في هذا المجال، بالسعي إلى إيجاد حلول مناسبة وفعالة.

إن إصدار الشهادات للمواد الخام في البلدان المتأثرة بالصراعات هو إحدى طرائق تخفيض الاتجار الذي يسهم في إبقاء تلك الصراعات. وفوق ذلك وفيما يجاوز ذلك، يبدو لنا أن الوقت قد حان لنتبين – على نحوٍ أفضل – المعايير والمقاييس الدنيا لاستغلال الموارد الطبيعية في مناطق الصراعات.

إن الخبرة الحديثة العهد التي حصلت لدى آخر أفرقة الخبراء قد دلت على أن المجتمع الدولي يفتقر إلى معايير واضحة للتمييز بلا لبس بين الأنشطة الاقتصادية القانونية والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في حالات الصراع. ووجود هذه المنطقة الرمادية اللون في القانون – أو بالأحرى عدم وجود قانون فيها – يعرقل ليس فقط جهود منع الصراعات ولكن أيضاً أي جزاءات يمكن أن يفرضها مجلس الأمن، وهو ضار بالتجارة القانونية ككل. وفي هذا الصدد تهتم سويسرا اهتماما كبيرا جداً بعملية ترمي إلى إيجاد مجموعة من الأنظمة الواضحة للجهات الفاعلة الاقتصادية في مناطق الصراع. ويمكن أن يتخذ ذلك مثلاً شكل آلية مماثلة لنظام إصدار الشهادات، طرحت في انترلاكن.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يطيب للولايات المتحدة أن تقدم مشروع القرار A/59/L.46 المتعلق بدور الماس في تأجيج الصراعات. لقد سعينا إلى إيجاد حلٍ لمشكلة ماس الصراعات منذ عُرفت آثاره الهدامة الرهيبة في أواخر التسعينات. وعملنا جاهدين مع الحكومات الأخرى، وصناعة الماس، ومنظمات حقوق الإنسان، لوضع نظام تجاري للماس الخام يكون خاضعا للرقابة. ونحن نسعى إلى إيقاف تدفق ماس الصراعات بينما نتفادى الإضرار بصناعة الماس المشروع.

ولقد شهدنا تقدماً نحو تحقيق هذا الهدف . ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، التزمت ٣٦ بلداً والجماعة الأوروبية بخطة إصدار الشهادات في عملية كيمبرلي. وعلى الصعيد الداخلي سن كل مشارك تشريعا لتنفيذ التزاماته بهذه العملية. وفي الولايات المتحدة أقر الكونغرس قانون الاتجار بالماس النظيف، ووقّع عليه الرئيس جورج دبليو بوش، في غضون مجرد ثلاثة أشهر. وقمنا على إثر ذلك بوضع لوائح لتنفيذ ذلك التشريع، وقدمنا، إلى جانب أعضاء آخرين في عملية كيمبرلي، تقريرنا السنوي الأول إلى رئاسة العملية.

إن التقدم الذي أحرزه المشاركون في تنفيذ عملية كيمبرلي كان كبيراً جدا. ففي الاجتماع العام الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بمدينة غاتينو، في كندا، شارك بنشاط ٤٢ بلداً والجماعة الأوروبية، أي حوالي ٩٨ في المائة من تجارة الماس العالمية، في أعمال ذلك الاجتماع. وآلية استعراض النظراء أخذت تفوق التوقعات. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، نتوقع أن تكون ١٥ بلداً، وهي تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي من الماس، قد أنجزت زيارات استعراض النظراء. والتقارير السنوية عن تنفيذ عملية كيمبرلي قد وردت من جميع المشاركين في تلك العملية. وتم وضع قاعدة بيانات إحصائية شاملة. ويسعى بنشاط الفريق العامل المعني بالإحصاءات إلى تحسين جودة البيانات.

ونحن فخورون بما نقوم به من دور قيادي في ذلك، وهو دورٌ سانده وكرر تأييده الكونغرس الأمريكي. ونعترف بأن النظام ما كان ليوجد أبداً بدون قيادة عدد من المشاركين الرئيسيين، بما فيهم الدول المنتجة الأفريقية. إن قائمة الحكومات التي أدت دورا قياديا طويلة، كقائمة المشاركين، لأنه ما لم يتول كل مشارك مقاليد قيادة الأمور، فإن هذا النظام الطوعي لن يعمل بنجاح.

ونود أن نشكر جنوب أفريقيا، التي ترأست انطلاق عملية كيمبرلي والتي أخرجت فعلاً النظام من مجال الرؤية إلى مجال الحقيقة؛ ونشكر كندا، الرئيس الذي انتهت مدته، التي قادت العملية بفعالية خلال السنة الأولى من تنفيذها؛ والاتحاد الروسي الذي هو الرئيس القادم، وبوتسوانا التي وافقت على شغل مقعد نائب الرئيس. ونعترف كذلك بالعمل الهام الذي قامت به اللجنة الأوروبية في تعزيز العملية.

إن عملية كيمبرلي لم تكن لتقطع هذا الشوط البعيد بدون مساعدة نشطة ومشاركة فعالة من صناعة الماس ومن المنظمات غير الحكومية المعنية. لقد قدمت تلك الكيانات أفكارا قيّمة عما ينبغي عمله لإيقاف آفة ماس الصراعات. والهيكلة الثلاثية الأطراف الفريدة التي تضم الحكومات المعنية والصناعة والمجتمع المدني قد أثرت عملية كيمبرلي وأسهمت في مصداقيتها.

وأخيراً نرحب باستعداد كندا للاضطلاع برئاسة فريق مخصص ينظر في مستقبل عملية كيمبرلي بعد عام ٢٠٠٦. وبينما تنتقل العملية من إدارة الصراعات إلى منع الصراعات، فمن المهم كفالة أن تظل في مكانها جميع الأدوات الملائمة لتعزيز السلام وللحيلولة دون احتمال االستئناف لقتال. ونحن ممتنون لإعطائنا فرصة الكلام عن هذا الموضوع الهام والجوهري جداً.

السيد تشالكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يعلق أهميةً ذات أولوية على تطوير التعاون الدولي الرامي إلى قطع الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس والصراعات المسلحة. ونحن نساند تنفيذ الاتفاقات التي توافقت عليها الآراء، والتي تم التوصل إليها في إطار عملية كيمبرلي، بقصد منع دخول ماس الصراعات الأسواق الدولية.

إن روسيا، بوصفها مشاركاً نشطاً في عملية كيمبرلي منذ مولدها، تعترف اعترافاً كاملاً بأهدافها وتتشاطرها تماماً. فذلك هو أيضاً التزامنا بوصفنا من زعماء العالم في إنتاج الماس. ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ماس الصراعات، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٥٦/٥٥ بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تبذل روسيا قصارى جهدها لكفالة التشغيل والتطوير الاعتياديين لصناعة الماس العالمية، التي تسهم إسهاماً جوهرياً في التنمية الاقتصادية لكثيرٍ من البلدان.

ومن المعروف جيداً أن قرارات عملية كيمبرلي ، بما فيها قرارات خطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات الخاصة بالماس الخام، ليست قرارات ملزمة للمشاركين. وجميع الأنشطة المبذولة في نطاق العملية تعتمد أساسا على القوانين الوطنية ذات الصلة بالنسبة لأسسها التنظيمية. وأعضاء العملية، اعترافاً منهم بمسؤوليتهم المتنامية، قد التزموا التزامات جادة واتخذوا خطوات تقتضي أحياناً إدخال تغييرات على تشريعهم الوطني وممارسة أعمالهم، في سبيل تنفيذ الأهداف المدرجة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونحن نرحب بما اتخذ فعلاً من خطوات في نطاق عملية كيمبرلي، ولا سيما وضع وتطبيق خطة إصدار الشهادات وكذلك سلسلة الالتزامات الطوعية التي ارتبطت بها صناعة الماس. ونعتقد أن خطة إصدار الشهادات، حتى في شكلها الحالي، هي أداةٌ فعالة لمكافحة استعمال الماس لتهريب الأموال عبر الحدود ولغسل الأموال الناشئة عن الأنشطة الإجرامية. ونلاحظ بارتياح أن التدابير المتخذة في نطاق تلك العملية قد ساعدت في تعزيز الرقابة على صناعة الماس، على النطاق العالمي، وأسهمت في إيجاد اتجار دولي بالماس، أشد شفافية.

إن كثيراً من البلدان ، وفي مقدمتها بلدان القارة الأفريقية، قد زادت من صادراتها المشروعة من الماس زيادةً هائلة. وبذلك توسعت قاعدتها الضريبية وحصلت ميزانياتها الوطنية على أموال إضافية. وبدأ بعض البلدان بالبحث عن طرائق فعالة لإيجاد أو تحسين الرقابة على المنقبين أو على أصحاب الأعمال في صناعة الماس الذين لم يوضعوا بعد تحت الرقابة اللازمة.

إن جميع هذه النتائج تبرر الأمل في إدراك الأهداف التي عبرت عنها الجمعية العامة، وفي أن صلة الوصل بين الماس من ناحية وبين الصراعات المحلية والأنشطة غير المشروعة من ناحيةٍ أخرى، سوف تنقطع إلى الأبد. ونحن نثني على التعاون البناء بين المشاركين في عملية كيمبرلي، التي أسفرت عن تقدم كبير جدا في السنوات الأخيرة. ونود أن ننوه بالدور الهام الذي أدته جنوب أفريقيا وكندا، بوصفهما رئيسين للعملية، في تنسيق العملية وإيجاد شكلها وديناميكيتها وفي وضع الأولويات والمهام الرئيسية لها.

ونود أيضاً أن نذكر عدداً من المصاعب في تنفيذ ترتيبات عملية كيمبرلي. إن تطبيق عددٍ من جوانب خطة إصدار الشهادات قد سلط الضوء علىً الحاجة إلى التغلب على بعض التقاليد الوطنية والجوانب الخاصة في أعمال الماس.

إن بعض البلدان تحتاج إلى مساعدة في معالجة هذه الأمور، بينما تحتاج أخرى إلى مزيد من الوقت للوفاء الكامل والدقيق بمتطلبات خطة إصدار الشهادات. وروسيا مستعدة لتزويد تلك البلدان بأية مساعدة تحتاجها.

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، خلال الاجتماع العام العادي للبلدان المشاركة في عملية كيمبرلي، تقرر أن تصبح روسيا رئيسةً للعملية في ٢٠٠٥. وإني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الصادق للكلمات الطيبة التي وجهها وفدا كندا والولايات المتحدة إلى الاتحاد الروسي.

إن روسيا، بصفتها الجديدة، ستسعى إلى الامتثال إلى أقصى وأوفى حد لخطة إصدار الشهادات ولكفالة امتثال جميع المشاركين لتلك العملية، ولتعزيز التفاعل مع ممثلي صناعة الماس لكفالة اعتماد جميع أصحاب المصلحة في تجارة الماس على النطاق العالمي للتدابير التي تدعو إليها عملية كيمبرلي. إننا سنسعى نشطين إلى تطبيق سياسة توسيع العملية إلى أقصى حدٍ ممكن وإلى إدخال مشاركين جدد.

وتنوي روسيا بذل جهود كبيرة جداً لضبط عمل الأفرقة العاملة واللجان التابعة لعملية كيمبرلي وبعثاتها المعنية بالرصد والاستعراض وآليات التحليل والإعلام التابعة لها وزيادة تحسين ذلك العمل، بما في ذلك إقامة وتطوير العلاقات بالمجتمع المدني. وفي هذا العمل سنعتمد على تفهم ومساندة حكومات الدول المشاركة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وممثلي صناعة الماس والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الجماهيرية.

إن طبيعة الشخص الذي رشحه بلدنا لشغل المنصب تشهد بالأهمية التي توليها روسيا لمسؤولياتها كرئيس لعملية كيمبرلي، فإن السيد فياتشيسلاف شتايروف، رئيس جمهورية ساخا، ياكوتيا، كان رئيساً لأكبر شركة لإنتاج الماس في روسيا، هي شركة ''الروزا''، وله خبرة واسعة في صناعة الماس.

وختاماً نرحب بانتخاب بوتسوانا نائباً لرئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٥، ونحن مستعدون للتعاون الكامل معها وكذلك مع جنوب أفريقيا وكندا، الرئيسين السابقين للعملية، لتحقيق أهداف عملية كيمبرلي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ٣٢٠٨ (د - ٢٩) الصادر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد ريتشاردسون (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدان منطقة التجارة الأوروبية الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، آيسلندا وليختنشتاين، جميعها تؤيد هذا البيان.

إن المناقشة السنوية التي تقوم بها الجمعية العامة بشأن دور الماس في تأجيج الصراع مناسبة لنا لاستعراض عناصر مشكلة أسهمت في اندلاع بعض أكثر الصراعات وحشية في السنوات الأخيرة، التي هددت صناعة بأكملها. بل هي أيضاً في هذا العام فرصةٌ لنا لنشيد فيها بإحدى أبرز ما شهده النظام المتعدد الأطراف حتى الآن من مبادرات لمنع الصراعات.

وعندما ناقشت الجمعية آخر مرة دور الماس في تأجيج الصراعات، خلال دورتها الثامنة والخمسين، كان الشعور السائد بالفعل هو شعور بالارتياح للتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي من خلال عملية كيمبرلي، في معالجة آفة الماس المؤجج للصراعات. وقد رحبت الجمعية العامة بصفة خاصة بإدخال عملية كيمبرلي نظاما لاستعراض النظراء، لتوفير ضمانات لتنفيذ أحكام خطة إصدار الشهادات في عملية كيمبرلي فعلاً من جميع الشركاء في تلك الخطة. وفي الوقت نفسه قد يكون هناك من لا يزالون يرون أن عملية كيمبرلي ليست سوى إعلان وزع آخر عن حسن النوايا، وليس لها سلطان يُذكر لتنفيذ أحكامها.

وبعد أقل من سنة لم يعد ممكناً وجود أي شك في أن عملية كيمبرلي إنما هي حقاً نجاحٌ مرموق. والتقرير الممتاز الذي قدمته كندا بوصفها رئيساً للعملية (A/59/590، المرفق) يوضح المدى الذي غيّرت به خطة إصدار الشهادات تجارة الماس على الصعيد العالمي. فقد أعطت عملية كيمبرلي الحكومات المشروعة درجة لم يسبق لها مثيل من الرقابة على مواردها من الماس. وضربت بيد قوية على التهريب وأسفرت عن حالات كثيرة من الاستيلاء على الماس غير المشروع الذي كان، لولا ذلك، قد انتهى إلى الأسواق العالمية. ودفعت البلدان المشاركة إلى إدخال ضوابط داخلية فعالة على إنتاج الماس والاتجار به.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها. فمنذ بدأ تطبيق خطة إصدار الشهادات ازدادت ازدياداً هائلاً نسبة الماس الذي يجري تصديره والاتجار به قانوناً. وبفضل عملية كيمبرلي يوجد الآن أملٌ جدي في كثيرٍ من البلدان المنتجة ليس فقط في أن يكف الماس عن تأجيج الصراعات العنيفة، بل أن يصبح معتبرا، بشكل متزايد، أداةٌ للتنمية.

لقد كان الرصد والتنفيذ الفعالان عاملين أساسيين تماما في هذا النجاح. ويثلج صدر الاتحاد الأوروبي ما قامت به عملية كيمبرلي من خطواتٍ جبارة خلال العام الماضي في تنفيذ نظامها الخاص باستعراض النظراء. ومنذ بداية عام ٢٠٠٤ تلقى ما لا يقل عن ١١ مشاركاً، من ضمنهم الجماعة الأوروبية، زيارة استعراضية من عملية كيمبرلي. وفي واقع الأمر وجَّه جميع المشاركين دعوة لإجراء زيارة استعراضية لهم. وقدم جميع المشاركين تقارير سنوية عن تنفيذهم للخطة. وعالجت العملية بنجاح قضايا الامتثال المحددة بروح من التعاون والحوار، ولكنها راعت في ذلك الحاجة الحتمية إلى الحفاظ على مصداقية الخطة. وفي فترةٍ وجيزة جدا تجاوزت بذلك عملية كيمبرلي أشد التوقعات تفاؤلاً بشأن ما تستطيع إنجازه.

إن كثيراً من الفضل فيما أنجزته عملية كيمبرلي خلال السنة الماضية يجب أن يُعزى إلى كندا بوصفها رئيسةً

للعملية في ٢٠٠٤. فالفضل يُعزى بمقدارٍ كبير إلى قيادة كندا الملهمة والمصممة في أن خطة إصدار الشهادات في عملية كيمبرلي قد خرجت بمزيد من القوة مما واجهته من تحديات وفي أنها أصبحت الآن أداة قوية وفعالة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الترحيب بروسيا رئيسةً للعملية وببوتسوانا نائباً للرئيس خلال ٢٠٠٥، ويقدم مساندته القوية أثناء تولي روسيا للرئاسة. ويود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يثني على الدور البناء جداً الذي لعبته في عملية كيمبرلي الصناعة والمجتمع المدني.

إن عملية كيمبرلي لا تزال أمامها تحديات هامة. ولعل أهمها أن تقاوم أي إغراءٍ بالتساهل. إن كثيراً من البلدان والمناطق المنتجة للماس التي كان من المقصود أن تساعدها العملية، لا تزال معرضة بدرجة عالية لتجدد الصراعات. وخطة إصدار الشهادات لا تزال جوهرية بشكل مطلق لتعزيز السلام في تلك المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تنفيذ النظام الشامل لاستعراض النظراء سيظل عنصراً مركزياً لكفالة التنفيذ الكامل. والجماعة الأوروبية، بوصفها رئيساً للفريق العامل المعني بالرصد في عملية كيمبرلي، تظل ملتزمة بالعمل على إدراك ذلك الهدف مع جميع المشاركين الآخرين، كما فوض بذلك الاجتماع العام المعقود مؤخرا في أوتاوا. ونأمل كذلك أن يمد المجتمع الدولي باستمرار يد المساعدة للمشاركين في الخطة الذين قد يحتاجون إلى مساعدة خارجية لتعزيز قدرتهم على تنفيذ الخطة.

أخيراً، سوف تدعي العملية خلال العام القادم إلى الشروع في إجراء استعراض لخطة إصدار الشهادات. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن استمرار الحاجة إلى تلك الخطة بوصفها أداةً لمنع الصراعات ينبغي أن يكون الاعتبار الذي يحتل مركز الصدارة بينما نقترب من عملية الاستعراض.

واسمحوا لي أن أختم مشيرا إلى أن عملية كيمبرلي قد دلت على أنها جديرة بالثقة التي وضعتها فيها الجمعية العامة. ونحن نحث على أن تؤيد الجمعية العامة تأييداً قوياً مشروع القرار A/59/L.46.

وعملية كيمبرلي هي قصة نجاح متعددة الأطراف حقيقية، والتأييد المتواصل من الأمم المتحدة سيضفي عليها السلطة والشرعية المطلوبتين للمثابرة على عملها الحيوي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/59/L.46، المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها“. وأود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار A/59/L.46، انضمت بلغاريا إلى مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/59/L.46؟

اعتُمد مشروع القرار *A/59/L.46* (القرار ٥٩/١٤٤).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.